الاقتصاد السياسى للسيادة الغذائية العربية*

عرض كتاب

شيماء حنفى **

يقع كتاب الاقتصاد السياسى للسيادة الغذائية العربية فى ٢٨١ صفحة منقسمة إلى تسعة فصول رئيسية. وهو من تأليف جين هاريجن Jane Harrigan أستاذ الاقتصاد بجامعة لندن وعضو بمعهد لندن والشرق الأوسط، فضلاً عن مساهماته العديدة فى مجال البحوث الخاصة بالزراعة والأمن الغذائى بعدة منظمات ومعاهد بحثية.

ويتناول **الفصل الأول** مقدمة عامة عن الأمن الغذائى، حيث يشير المؤلف فى البداية إلى ثلاثة أحداث شهدها العالم العربى فى الفترة الأخيرة وتتضمن: أزمتى الغذاء العالميتين اللتين حدثتا فى سنوات ٢٠٠٨/٠٧ و ٢٠١١/١٠ وتأثيرهما على الأمن الغذائى بالدول العربية، ثورات الربيع العربى، وأخيرا الاتجاه نحو التوسع فى حيازة الأراضى الزراعية بدول أجنبية والتى تسعى من خلالها الدول الغنية ذات الموارد الزراعية المحدودة إلى شراء أو استئجار أراض زراعية فى الدول الفقيرة ذات الوفرة فى الموارد الطبيعية بهدف تلبية احتياجاتها الغذائية.

* Jane Harrigan, The Political Economy of Arab Food Sovereignty, Palgrave Macmillan, 2014.

** مدرس مساعد الاقتصاد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

يحاول المؤلف فى هذا الكتاب تناول جدلية وجود علاقة بين الأحداث الثلاثة الأخيرة والتوجه نحو نموذج جديد للاقتصاد السياسى للغذاء فى الدول العربية والذى يطلق عليه مصطلح السيادة الغذائية على المستوى الكلى Macro Food Sovereignty.

وتعد المنطقة العربية الأكثر تعرضًا لتهديدات الأمن الغذائى خاصة فى ظل اعتمادها بدرجة كبيرة على الواردات الغذائية، وبالتالى تصبح أكثر احتمالية للتأثر بتقلبات أسعار الغذاء العالمية. هذا بالإضافة إلى عوامل الجغرافية السياسية والتى تمثل بعدًا مهمًا فى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، إذ تقوم بعض الدول المصدرة باستخدام الغذاء كسلاح وأداة ضغط فى سبيل تحقيق مصالحها.

ويعتمد المؤلف على تعريف الأمن الغذائى وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة أنه "ذلك الوضع الذى يتاح فيه لجميع الأفراد فى الأوقات كلها القدرة المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات من الطعام الآمن والمغذى والتى تحقق لهم حياة ناشطة وصحية".

ويتضمن هذا التعريف مستويين للأمن الغذائى، المستوى الكلى أو الوطنى والذى يقتضى أن يتوافر لدى الدولة إمدادات غذائية كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية لمواطنيها سواء من خلال الإنتاج المحلى أو الواردات أو المنح والمساعدات الغذائية أو خليط مما سبق. والمستوى الجزئى أو الفردى والذى يتحقق عندما يكون لدى كل الأفراد فى الدولة قدرة الحصول على الغذاء الكافى. ويؤولنا ذلك إلى الأبعاد الأربعة للأمن الغذائى وتشمل إتاحة الغذاء، الحصول على الغذاء، استخدام الغذاء، استقرار الإمدادات الغذائية.

ويختلف مفهوم السيادة الغذائية عن مفهوم الأمن الغذائى، إذ تعنى السيادة الغذائية حق الأفراد فى الحصول على غذاء ملائم صحيًا وثقافيًا ومُنتج

من خلال طرق مستدامة وصحية بيئيًا، بالإضافة إلى حق الأفراد فى تحديد غذائهم وأنظمتهم الزراعية.

ويختص **الفصل الثانى** بحال الأمن الغذائى بالمنطقة العربية والتى تعد أكبر منطقة ذات عجز غذائى على المستوى العالمى، حيث تستورد ما يتراوح بين ٢٥-٥٠٪ من احتياجاتها الغذائية من الخارج. وتمثل قيمة فاتورة وارداتها الزراعية ما يوازى ٥٪ من الناتج العربى سنويًا.

ويرجع هذا العجز الهائل فى تأمين الاحتياجات الغذائية بالدول العربية إلى عوامل عديدة والتى يمكن تصنيفها لمجموعتين، الأولى تتعلق بجانب الطلب وتشمل ارتفاع معدلات النمو السكانى ومعدلات التحضر، زيادة متوسط دخل الفرد. والثانية تتعلق بجانب العرض وتتضمن انخفاض معدل نمو القطاع الزراعى، ندرة الموارد الزراعية من الأراضى القابلة للزراعة والموارد المائية، انخفاض الإنتاجية الزراعية، تفتت الحيازات، تدهور خصوبة التربة،عدم تحديث التكنولوجيا الزراعية.

واتجهت دراسات عدة لقياس الأمن الغذائى بالدول العربية، وتوصلت لبعض النتائج يمكن إيجازها فيما يلى:

- إمكانية تصنيف الدول العربية لثلاث مجموعات، الأولى دول غير آمنة غذائيًا (السودان، اليمن)، دول متوسطة (الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس) ودول آمنة غذائيًا (الإمارات، قطر، السعودية، عمان).
- تتراوح نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون التقزم فى المنطقة العربية ما بين ١٥-٢٥٪ .
- تزايد نسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية من نحو ٣,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤,٦ ٪ فى عام ٢٠٠٥.

- تزايد حدة تهديدات الأمن الغذائى فى الدول التى تعانى صراعات ونزاعات مسلحة (العراق، السودان، فلسطين، اليمن، سوريا، ليبيا).
- ارتفاع مستوى الفاقد والمهدر من الغذاء خاصة فى دول الخليج.

فى هذا الصدد يشير المؤلف إلى صعوبة التهديدات المستقبلية لحال الأمن الغذائى فى المنطقة العربية فى ضوء ما تشهده بعض الدول العربية من غياب الاستقرار السياسى والأمنى. بالإضافة لعوامل عدة تتعلق بالنمو السكانى وعدم وجود استراتيجيات عامة للتنمية الوطنية تركز على جوانب مهمة لتدعيم الأمن الغذائى كالتنمية الريفية والنمو الداعم للفقراء وخلق فرص العمل وتنويع الصادرات وشبكات أمان اجتماعى فعالة، هذا بالإضافة لخطورة التغيرات المناخية وما تحمله فى طياتها من مخاطر تهدد الموارد الزراعية والتى تتسم بالندرة النسبية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام.

ويعرض **الفصل الثالث** تاريخًا موجزًا لتطور استراتيجيات الأمن الغذائى بالمنطقة العربية والتى تصنف لأربع مراحل:

المرحلة الأولى والتى تمتد من عهد الإمبراطورية العثمانية وحتى ما قبل إنشاء منظمة الأوبك، واتجهت فيها الدول العربية إلى اعتماد النموذج التجارى وإنتاج المحاصيل النقدية على حساب المحاصيل الغذائية، وتوافق ذلك مع سياسات المنظمات الاقتصادية الدولية (كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى) وإلى تحفيز التخصص فى إنتاج السلع التى تتمتع الدولة بميزة نسبية فى إنتاجها.

أما المرحلة الثانية فقد بدأت فى أعقاب حدوث أزمة الغذاء فى سنوات ١٩٧٢ حتى ١٩٧٤، حيث شهدت ارتفاعًا فى أسعار الغذاء خاصة القمح والأرز والذرة، وانخفضت نسب الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية فى المنطقة العربية، بالإضافة إلى تأثير عوامل الجغرافية السياسية فى تهديد الأمن

الغذائى، حيث يستخدم الغذاء كأداة للضغط على بعض الدول العربية (مثل وقف الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدات الغذائية لمصر لإنهاء تدخلها فى اليمن فى الستينيات، تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بحظر الغذاء للدول المصدرة للنفط فى أعقاب مقاطعة الأوبك لتصدير النفط أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣). مما دفع العديد من الدول العربية إلى تبنى استراتيجية زيادة الإنتاج المحلى وتحقيق الاكتفاء الذاتى. وشملت السياسات المتخذة دعم مدخلات الإنتاج الزراعى، خفض سعر الفائدة، تأجير الأراضى، شراء المحاصيل الزراعية المحلية بأسعار ضمان، فرض تعريفات جمركية وغير جمركية على الواردات، دعم بحوث التطوير خاصة فى مجال الإنتاجية الزراعية.

وبالرغم من نجاح هذه الاستراتيجية فى زيادة الإنتاج المحلى فى بعض الدول، فإنها أدت إلى بعض التداعيات السلبية على البيئة، حيث استنزفت الموارد المائية، كذلك التأثير على المخصصات الموجهة للتعليم والصحة وغيرها.

المرحلة الثالثة بداية من الثمانينيات والتى شهدت صعود إجماع واشنطن تحت مظلة البنك والصندوق الدوليين، والذى يقضى ببرامج الإصلاح الاقتصادى المتضمن لسياسات تشمل الانضباط المالى، تحرير التجارة وسعر الفائدة، الخصخصة، تعزيز تدفقات الاستثمار، تنافسية سعر الصرف. وقد لجأت الدول العربية لبرامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى واتجهت مرة أخرى للعودة للنموذج التجارى المبنى على مبادئ الميزة النسبية الدولية.

المرحلة الرابعة فى أعقاب أزمة الغذاء العالمية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مما اضطر الدول العربية لإعادة تقييم استراتيجياتها الوطنية للأمن الغذائى، وتبنى نموذج بديل للتجارة وهو السيادة الغذائية والقائم على دعم الإنتاج المحلى وحيازة الأراضى الزراعية بدول أجنبية أخرى فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

حيث اتجهت الدول الخليجية إلى زيادة الاستثمار فى شراء أراضى زراعية بدول أخرى تتمتع بوفرة الموارد الزراعية. وكانت هذه الاستراتيجية وليدة المحاولة السابقة للدول العربية فى السبعينيات للاتجاه نحو الاستثمار الزراعى فى السودان باعتبارها سلة غذاء الوطن العربى ولكن لم يتحقق ما كان مأمولاً.

وتطرق **الفصل الرابع** لتحليل أسباب حدوث أزمتى الغذاء العالميتين فى سنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و ٢٠١١/٢٠١٠ وأهم آثارها على الدول العربية.

إذ يمكن تصنيف العوامل التى أدت لحدوث هذه الأزمات إلى عوامل خاصة بجانب الطلب وتشمل ارتفاع معدل نمو السكان ونمو الدخل خاصة فى بعض الدول كالصين والهند والدول الخليجية، تغير الأنماط الغذائية، تزايد الطلب على بعض المحاصيل لإنتاج الوقود الحيوى، تزايد المضاربة فى أسواق الغذاء الدولية بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، انخفاض قيمة الدولار خاصة أن معظم السلع الزراعية مقومة بالدولار ،وارتفاع أسعار البترول ومن ثم تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعى.

أما العوامل الخاصة بجانب العرض فتتضمن انخفاض حجم الإنتاج الزراعى والمخزون الاستراتيجى فى دول الإنتاج الرئيسية، انخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية، تعرض بعض الدول لكوارث مناخية (مثل روسيا، أوكرانيا، استراليا، باكستان، كندا، الأرجنتين، تايلاند، فيتنام).

ونتيجة لاعتماد الدول العربية على الخارج فى سد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية، كانت أولى المناطق التى تعرضت لآثار اقتصادية واجتماعية وسياسية جراء أزمات الغذاء العالمية.

الآثار الاقتصادية: تتعدد هذه الآثار ومنها ارتفاع معدلات التضخم، زيادة عجز الميزان التجارى والعجز المالى بالموازنة العامة للدولة، وانخفاض احتياطات النقد الأجنبى.

الآثار اجتماعية: كان لارتفاع الأسعار التأثير الأكبر على الفقراء فى الوطن العربى، إذ تبلغ نسبة السكان تحت خط الفقر الدولى نحو ٢٠٪ فى العالم العربى (خط الفقر ٢ دولار يوميًا). وقد أشار البنك الدولى إلى زيادة عدد الفقراء بنحو ٢,٦ مليون فرد فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى أعقاب أزمة الغذاء عام ٢٠١١/١٠.

ويرجع ذلك بصورة مباشرة لعدة أسباب منها توجيه جزء كبير من دخل العديد من الأفراد للإنفاق على الغذاء، وتتراوح النسب الموجهة للغذاء فى بعض الدول العربية بين ٣٥-٦٥٪، كما أن هناك عددًا كبيرًا من الأفراد يقعون فوق خط الفقر مباشرة وبالتالى هم الأكثر احتمالية ليقعوا تحت خط الفقر فى حالة ارتفاع الأسعار. كما يوجد أثر مهم لزيادة الأسعار على ارتفاع معامل التفاوت فى توزيع الدخل بالمنطقة العربية وزيادة معدلات البطالة.

الآثار السياسية: يشير المؤلف فى هذا السياق إلى أنه لا يمكن إرجاع ثورات الربيع العربى إلى ارتفاع أسعار الغذاء فقط، ولكن كان له آثار اجتماعية واقتصادية والتى كانت من العوامل المحركة لهذه الثورات.

ويلقى **الفصل الخامس** الضوء على السياسات المُتخذة من قبل الدول العربية فى أعقاب أزمة الغذاء العالمية وتشتمل على سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل. وتضمنت السياسات قصيرة الأجل التوجه نحو التخفيف من حدة ارتفاع أسعار السلع الغذائية من خلال زيادة أجور العاملين بالقطاع العام، زيادة الإنفاق الحكومى على الدعم الغذائي، التحويلات النقدية، خفض الضرائب على السلع الأساسية، خفض أو إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات الغذائية، حظر التصدير لبعض السلع الغذائية، تبنى نظام سعر صرف مرن لامتصاص الصدمات الاقتصادية.

ونتج عن تطبيق هذه السياسات تعرض الدول العربية غير المصدرة للنفط لضغوط مالية مع ارتفاع نفقات الدعم وعدم القدرة على زيادة الضرائب لتغطية نفقاتها. بينما لم ينتج عن هذه السياسات ضغط على ميزانيات الدول المصدرة للنفط، حيث كان لارتفاع أسعار البترول أثر تعويضى عن ارتفاع أسعار الغذاء.أما السياسات طويلة الأجل التى انتهجتها الدول العربية فتمثلت فى مفهوم جديد للسيادة الغذائية على المستوى الكلى. ويمكن تحقيق السيادة الغذائية من خلال وسيلتين، الأولى تتمثل فى زيادة الإنتاج المحلى وهو ما اتجهت إليه دول مثل مصر ولبنان والأردن وقطر والمغرب والجزائر، والوسيلة الثانية تمثل الاستثمار فى حيازة أراضى زراعية بدول أخرى لديها وفرة فى الموارد الزراعية، وسار على هذا النهج الدول الخليجية.

ويتناول **الفصل السادس** بالتحليل تطور الاتجاه نحو الاستثمار في الأراضى الزراعية بدول أخرى، ويتساءل المؤلف حول مدى تحقيق هذا الاتجاه لمكاسب متكافئة لكلا الطرفين من الدول المضيفة والدول المستثمرة، أم أنها تعد شكلاً حديثًا من الاستيلاء على الأراضى بالدول النامية.

ففى أعقاب أزمة الغذاء العالمية وفى ضوء الندرة النسبية للموارد الزراعية، بدأت بعض الدول خاصة الخليجية نحو الاستثمار فى حيازة أراضى زراعية سواء بالشراء أو الاستئجار طويل الأجل بدول أخرى ذات وفرة فى هذه الموارد والتى تتركز أغلبها بإفريقيا.

ويشير الباحث فى هذا الإطار إلى أن طبيعة حيازة الأراضي فى الوقت الراهن تختلف عن مقاصد الدول الاستعمارية فى الحقب السابقة من حيث إنها تستهدف إنتاج محاصيل الحبوب لأغراض الأمن الغذائى وليس محاصيل نقدية لأغراض تجارية، كذلك تأخذ حيازة الأراضى أنماطًا استثمارية وترتيبات

مؤسسية مختلفة، إذ تضم جنسيات مختلفة من المستثمرين وشركات مملوكة للدولة أو شراكات بين القطاع العام والخاص.

ويخصص المؤلف جزئية لتناول العوامل الجاذبة للاستثمار الزراعى بالدول المضيفة أهمها: الحوكمة الجيدة، ضمانات حماية المستثمرين وحماية حقوق الملكية والسماح بتحويل الأرباح، إطار تشريعى صارم، مزايا ضريبية وجمركية، بنية أساسية متطورة، بيئة سياسية واقتصادية مستقرة، انخفاض تكاليف الإنتاج، حرية المستثمرين فى اختيار المحاصيل المنزرعة.

وبالرغم من المكاسب الناتجة عن هذا النمط الجديد للاستثمارات الأجنبية فى المشاريع الزراعية، فإنها يحيط بها العديد من السلبيات منها غياب الشفافية لبعض الصفقات، تضرر السكان المحليين المقيمين، بعض التداعيات السلبية على النظام البيئى، عدم الالتزام باستصلاح وزراعة كل الأراضى التى تم شراؤها أو استئجارها، عدم توفير فرص العمل المستهدفة، تهديد الأمن الغذائى بالدول المضيفة خاصة فى أوقات الأزمات، تزايد نشاط المضاربة فى شراء الأراضى نتيجة لانخفاض أسعار العقارات والأسهم والسندات بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ومع ذلك تؤكد منظمة الأغذية والزراعة على ضرورة زيادة الاستثمارات فى المجال الزراعى لمواكبة الزيادة السكانية والتى تقدر بأنها تحتاج إلى مضاعفة حجم إنتاج الغذاء الحالى بحلول ٢٠٥٠. كما تشير المنظمة إلى الإمكانيات الهائلة من الموارد الزراعية غير المستغلة بقارتى إفريقيا وأمريكا اللاتينية والتى تتطلب ضخ استثمارات إليها.

واتجهت منظمة الإسكوا لتحديد الشروط الواجب توافرها لجنى مكاسب متكافئة لكل الأطراف وتشمل التالى:

- الشفافية والاعتماد على أدوات حماية المنافسة بين المستثمرين من خلال المزايدات والمناقصات العامة، وأهمية مشاركة المجتمع المدنى.
- تحديد الإطار التشريعى والمعايير البيئية والاجتماعية، والتنسيق الرأسي والأفقى بين جميع المؤسسات المعنية.
- حماية حقوق السكان المحليين وتحديد حقوق الأراضى والتعويضات المستحقة.
- الاستدامة البيئية، ودعم الاستثمارات فى مجال البنية الأساسية.
- أولوية الأمن الغذائى الوطنى للدولة المضيفة.
- تنويع الترتيبات المؤسسية للاستثمارات بين عدة أشكال منها الشراء، الاستئجار، مشاريع مشتركة، الزراعة التعاقدية، الإيجار المجتمعى للمزارعين المحليين، عقود الإدارة.

ويستعرض **الفصل السابع** السياسات الممكن تطبيقها فى الدول العربية لتدعيم أمنها الغذائى بالعمل على خمسة محاور كالتالي:

المحور الأول: التحوط من التعرض لتقلبات أسواق الغذاء العالمية بالاتجاه نحو المشتقات المالية منخفضة المخاطر (كعقود المستقبليات والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المبادلة)، تطوير مخزون استراتيجى محلى وإقليمى من السلع الأساسية، تأمين المعاملات الدولية ضد المخاطر المتوقعة، توفير احتياطات مالية، إنشاء نظم للإنذار المبكر محلية وإقليمية للتنبؤ باحتمالية حدوث أزمات غذائية.

المحور الثانى: تطوير سلسلة الإمدادات الغذائية بمراحلها المختلفة: النقل والتخزين والتوزيع، ودعم البنية الأساسية من طرق وموانئ وتطوير الاتصالات ومراكز التخزين، إذ ينخفض مؤشر الأداء اللوجيستى للمنطقة العربية مقارنة بالمتوسط العالمى.

المحور الثالث: أهمية التكامل الإقليمي العربى وإعداد خارطة طريق لسياسة زراعية وتجارية عربية مشتركة، وهذا ما أكد عليه إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربى لمواجهة أزمة الغذاء العالمية فى ٢٠٠٨ تحت مظلة المنظمة العربية للتنمية الزراعية. وتبرز تلك الأهمية فى ضوء اختلاف الموارد المتاحة بالدول العربية، حيث يتوافر لدى بعضها الموارد الزراعية وأخرى موارد رأسمالية وبشرية.

المحور الرابع: زيادة الإنتاج المحلى من خلال عدة إجراءات منها دعم البحث والتطوير خاصة فى مجال رفع الإنتاجية الزراعية وتطوير سلالات أكثر مقاومة للجفاف والملوحة وأكثر كفاءة فى استخدامات المياه، دعم مدخلات الإنتاج، زيادة تدفق الاستثمار العام والخاص، توفير الائتمان الزراعي، الاستغلال الأمثل للموارد المائية بتطوير نظم حصاد الأمطار ونظم الرى، الاستخدام الآمن للآبار الجوفية، دعم البحث فى المصادر غير التقليدية للمياه كتحليه المياه المالحة ومعالجة المياه المستعملة.

المحور الخامس: التنمية الريفية بالتركيز على سياسات التعليم والتدريب خاصة للمرأة، وتدعيم الحيازات الصغيرة والصناعات الغذائية كثيفة العمالة للحد من البطالة.

ويأتى **الفصل الثامن** ليوضح أهمية التصميم الجيد لشبكات الأمان الاجتماعى لتحقيق الفاعلية فى الحد من الفقر وحماية العديد من الأفراد من المخاطر الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء. وقد اتجهت بعض الدول العربية بشكل عام لعدة سياسات بعد حدوث أزمة الغذاء، وتتضمن زيادة الدعم العينى من السلع الغذائية، خفض أو إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات الغذائية، زيادة أجور القطاع العام، التحكم فى أسعار بعض السلع الأساسية، خفض الضرائب، وقف تصدير بعض السلع الغذائية. وقد آلت هذه الإجراءات

لعدد من الآثار السلبية كارتفاع عجز الموازنة وضيق الحيز المالى الموجه لنفقات التعليم والصحة وغيرها، كما اتصفت هذه السياسات بعدم الكفاءة والفاعلية.

وبنـاء على ذلك يجـب تصمـيم شبكات للأمـان الاجتماعـى تستهدف فئات محددة، وتتعدد أنواع هذه الشبكات من بينها التحويلات النقدية المشروطة أو غير المشروطة، مشروعات الأشغال العامة، برامج التغذية المدرسية. ويمكن لهذه البرامج المساهمة فى تعزيـز النمو الاقتصادى من خلال تطوير طرق الاستهداف وتركيز التحويلات الاجتماعية على تنمية رأس المال البشرى.

فبالرغـم من ارتفـاع حجم انفـاق الحماية الاجتماعية فى المنطقة العربية، فإنها لـم تكن فاعلـة فى تحفيـز النمـو الاقتصـادى والحـد من الفقـر مقارنـة بالمناطق الأخرى فى العالم، حيث أسهم الإنفاق الاجتماعى فى تحريك النمو.

ويقترح المؤلف أن تكون برامج شبكات الأمان الاجتماعى جزءًا متكاملاً من استراتيجية لخفض الجوع والفقر واعتماد التنمية الداعمة للفقراء بالأساس. هذا إلى جانب بعض السياسات الأخرى كتطوير جودة التعليم، تحسين الرعاية الصحية ودعم برامج التغذية للفئات التى تعانى سوء التغذية، الاستثمار فى التنمية الريفية، برامج تنظيم الأسرة، توفير فرص العمل بالتركيز على الاستثمار فى القطاعات كثيفة العمالة.

وقد أنهى المؤلف الكتاب **بالفصل التاسع** كخاتمة يقترح فيها عددًا من التوصيات من شأنها تدعيم الأمن الغذائى فى المنطقة العربية وأهمها ما يلي:

- تحقيق الأمن الغذائى يتطلب استراتيجية تنمية عامة ترتبط بهياكل الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- أهمية التركيز على النمو الاحتوائى الداعم للفقراء لخلق فاعلية فى الحد من الفقر والتفاوت فى توزيع الدخول، وزيادة فرص العمل فى القطاعات كثيفة العمالة كالزراعة والصناعة والخدمات.
- السياسات والبرامج السكانية الهادفة لخفض معدل نمو السكان والاستفادة من الهبة الديموغرافية الراهنة فى العالم العربى.
- تنويع الاقتصاد الوطنى دون الاعتماد على قطاعات محددة، ودعم قطاع الطاقة المتجددة للحصول على طاقة نظيفة.
- الاستثمار فى رأس المال البشرى من خلال التعليم والرعاية الصحية وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- لا بد أن تتسم سياسة حيازة الأراضى الزراعية بتحقيقها مكاسب متكافئة للدول المضيفة والمستثمرة.
- تصميم شبكات أمان اجتماعى فعالة لاستهداف الفقراء والأفراد الأكثر احتمالاً للدخول فى دائرة الفقر.